### في المؤتمر الصحافي لكتلة "التنمية والإصلاح" عن مجازر المسلمين هناك

# الحربش: ما يحدث في بورما من مجازر وقتل وإبادة لا يقل عما يحدث في الشام

استغرب النائب السابق د.جمعان الحربش تجاهل منظمات حقوق الإنسان لما يحدث في بورما لافتا في الوقت نفسه الى عدم ذهاب أي منظمه انسانيه إلى هناك لمساعدة اللاجئين والمسلمين

وأشار الحربش خلال المؤتمر الصحافي لكتلة التنمية والاصلاح عن مجازر المسلمين في بورما الى ان سبب اقامة هذا المؤتمر هو التضامن مع اخواننا المسلمين في بورما والحرب التي يتعرضون لها وتحديدا في اقليم اراكان.

وبين ان عدد سكان بورما يبلغ 50 مليونا منهم 10 ملايين مسلم وقد بدأت الحرب عليهم منذ سنة 1942 ثم تجددت سنة 1962 بتهجير مئات الألوف الى بنغلاديش حتى وصل الأمر الى منع المسلمين من الزواج لمدة ثلاث سنوات ومنع الشاب من الزواج حتى اكمال الثلاثين عاما بالإضافة الى اجبار المرأة المسلمة بعد الزواج الذهاب الى مخفر الشرطة كل شهر للكشف عليها. وأضاف الحربش ان هذه المجازر تجددت في الشهر الماضي عندما قام 420 بوذيا بقتل عشرة مسلمين حيث قامت وزارة الداخلية هناك بتأليف قصة كاذبة مفادها ان شابا مسلما اغتصب فتاة بوذية مما جعلهم يقومون بقتل هؤلاء المسلمين وبعد هذه الحادثة بدأت حرب الإبادة من جديد وتم حرق 16 قرية وقتل مئات الألوف من المسلمين، ورغم ذلك فان العالم لا يلتفت لما يحدث في بورما لذلك شكل بعض النواب لجنة من اجل مساعدة اخواننا المسلمين في بورما.

د. جمعان الحربش

أسامة الشاهين

وزاد «بالمقابل فإن وزارة الخارجية لم تقم إلا بإصدار بيان يتيم ازاء ما يحدث، مناشدا صاحب السمو الأمير باسم الإسلام ان يقوم بلفت أنظار الدول العالمية لما يحدث في بورما، مبينا ان ما يحدث فيها لا يقل عما يحدث في الشام من قتل وإبادة، معلنا عن طلبه لقاء سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك كي يقدم له بعض المطالب من اجل تحرك الحكومة في هذا الجانب.

من جهته، قال النائب السابق أسامة الشاهين: ان بورما تتعرض لمجزرة كبرى ولا يتم تسليط الضوء على ما يحدث هناك ومساعدة المسلمين ولذلك أوجه رسائل الى حكومات العالم وخصوصا حكومات بلاد المسلمين بأن يقفوا وينتصروا لاخواننا المسلمين في بورما الذين يتعرضون لحرب إبادة ولا يوجد مناصر لهم.

ووجه رسالة أخرى لحكومتنا التي قامت مشكورة من خلال وزارة الخارجية بتوجيه بيان ولكننا نريد اكثر من التضامن القلبي وهذا يكون بقطع العلاقات مع بورما وسحب السفير ومنعهم من العمل بالكويت، كما يجب ألا نجلس مع المسؤولين في الحكومة البورمية في اي من المحافل الدولية، داعيا اللجان والجمعيات الخيرية الى مساعدة وعمل حملات اغاثة للمسلمين في بورما كما هو الحال في مساعدتهم لاخواننا في سورية واليمن حيث تقوم الجمعيات بمساعدتهم بشكل واضح وملموس، مطالبا رجال الإعلام والصحافة بتسليط الضوء على مجازر بورما.

وبدوره، استنكر مرضي العياش ما تعرض له اخواننا البدون من ضرب من قبل رجال الداخلية رغم ان مظاهرتهم كانت سلمية ومستمدة من المادة 44 من الدستور التي تجيز لهم عمل المظاهرات السلمية مشيرا الى ان حقوق الإنسان لا يمكن ان تتجزأ ولا تختلف من دولة الى أخرى، وان ما يحدث في بورما من قتل للإنسان وإبادة لهم امر يدمى له القلب وسط سلبية المجتمع الدولي والذي لا يسلط الضوء على القضايا التي تخص المسلمين بالشكل المطلوب.

وطالب العياش وزارة الخارجية بالتحرك بهذا الاتجاه وعمل جميع الإجراءات اللازمة لمساعدة المسلمين في اقليم اراكان بدولة بورما، مبينا ان الدور الإعلامي له أهمية كبرى بهذه القضية وقد يتفوق احيانا على الدور القانوني الذي له اهمية كبرى بهذا الجانب.

● ناصر الوقيت

جانب من الحضور (أسامة أبو عطية)

## نبذة عن بورما

بورما أو «ميانمار» حاليا أكبر الدول في جنوب شرق آسيا من حيث المساحة، وتشارك في الحدود بنغلاديش والهند والصين ولاوس وتايلند، ويقع اقليم اراكان المسلم في جنوب غرب بورما.

**المساحة**

تقدر المساحة الكلية لميانمار الحالية أكثر من 261,000 ميل وتقدر مساحة اقليم اراكان بورما قرابة 20,000 ميل مربع.

**الديانة**

البوذية الديانة الرسمية وتبلغ نسبتها 89٪، المسيحية 4٪ والإسلام 4٪.

**اللغة**

اللغة الرسمية البورمية، ولغات أخرى خاصة بالأقليات العرقية المختلفة.

**عدد السكان**

يبلغ تعداد السكان نحو 55 مليون نسمة وتشير الإحصاءات الرسمية في بورما الى ان نسبة المسلمين في هذا البلد تقل عن 15٪ من اجمالي عدد السكان، حيث يتراوح عدد المسلمين بين 8 و10 ملايين نسمة نصفهم في اقليم اراكان بورما.

علي الراشد متحدثا في مجلس الأمة أمس

### قال إن المجلس يجب أن يكون ممثلاً بجميع أطياف الشعب الكويتي

# الراشد يقترح خمس دوائر بصوت واحد ويعتذر عن عدم حضور جلسات مجلس 2009

أعلن النائب علي الراشد انه سلم الى الامانة العامة اليوم مقترحا بقانون لتعديل قانون الانتخاب يحدد عدد الاصوات بصوت واحد لكل ناخب. وقال الراشد في تصريح للصحافيين بمجلس الامة تقدمت بمقترح بأن يكون لكل ناخب صوتان، لكن اليوم بعد مشاورات مع عدة اطراف سياسية اقتنعوا بان الصوت الواحد افضل من الصوتين، مشيرا الى ان هذا التعديل يعطي فرصة لشريحة اكبر من المواطنين للوصول الى مجلس الأمة ولا يكون العمل التشريعي مقتصرا على فئات دون اخرى.

وبين الراشد انه لا يرى مشكلة في الدوائر الخمس من ناحية التقسيم الجغرافي، ولكن اعتقد ان من السلبيات التي افرزها نظام الخمس دوائر بأربعة اصوات هو احتكار عضوية مجلس الامة على اطراف معينة، مما ادى الى ظلم فئات كثيرة من الشعب الكويتي، مشددا على ضرورة ان يكون مجلس الامة ممثلا بجميع اطياف الشعب الكويتي دون احتكار.

وأكد انه لا داعي للتخوف من هذا التعديل بالنسبة لمن يثق بأن الشعب سيوصله الى مجلس الامة، وحتى نعرف من الذي يمثل الشعب الكويتي بشكل حقيقي ومن الذي يمثل عليه، ومن الذي ينجح بقناعة الناس ومن الذي ينجح من خلال تبادل الاصوات والتلاعب على رغبة الناس، مبينا ان من يثق برغبة الشعب الكويتي بل يخشى من الصوت الواحد.

من جانب آخر اوضح الراشد انه سلم الى الامين العام لمجلس الامة سيارة المجلس، كما قدم طلب اعتذار عن عدم حضور الجلسات المزمع الدعوة لها، بعد تشكيل الحكومة، مبينا انه سيسافر الى الخارج لإجراء فحوصات طبية ولن يعود الا بعد شهر رمضان المبارك، وأقول للشعب الكويتي كل عام وانتم بخير ومبارك عليكم الشهر مقدما. وتوقع ان يتم حل مجلس الامة خلال هذه الفترة، وفي هذه الحالة لن يناقش تعديل قانون الانتخابات، وبالتالي اتمنى ان يصدر مرسوم ضرورة ينقذ البلد مما هو فيه الآن ويعيد الامل للشعب الكويتي، من هذا التمثيل البرلماني غير الواقعي وغير الصادق لأنه يعتمد على اساس تبادل الأصوات.

وذكر الراشد ان اغلبية اعضاء مجلس 2009 بحسب ما اسمع لا يريدون حضور جلسة واحدة او جلستين، يحل بعدهما المجلس، ولا يريدون ان يكونوا ممشة زفر، مستدركا «ولكن قد يتغير هذا الوضع وبالتالي يتغير موقفهم».

وبسؤاله عن التوجه للطعن في دستورية نظام الدوائر الخمس، قال الراشد ان هذه وجهة نظر نحترمها، والفصل في النهاية للقضاء الذي نحترمه ونحترم الأحكام الصادرة عنه.

وقدم النائب علي الراشد اقتراحا: أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، وجاء نص الاقتراح كالتالي:

مادة أولى: يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 المشار إليه النص التالي: «تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس، على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لواحد من المرشحين في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد».